آراء الأخفش النحوية من خلال شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك
دراسة وصفية تحليلية

د. محمد الحسن مختار بلال*

مستخلص الدراسة:

ستظلَّ آراء الأخفش ذات أهمِّية قصوى في الدرس النحوي والصرفي لما لها من أهميِّة وقيمة عند شرَّاح ألفية ابن مالك وقد تناقلوها جيلاً بعد جيل، منهم أبو محمد: عبد الله بن عقيل في شرحه الموسوم بـــ (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، وقد دفعتني رغبتي في الاستزادة من العلم، فقمت باستقراء آراء الأخفش في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك فبلغت أربعاً وعشرين مسألة نحوية وآثرت أن تكون دراستي حول آرائه في التثبت من صحة نسبتها إليه، وكيفية تناول الأخفش لها، ومناقشتها.

تكمن مشكلة هذه الدراسة على دراسة اختيارات الأخفش الأوسط النحوية في كتاب شرح ابن عقيل.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية آراء الأخفش وبيان أثرها في الدراسات النحوية، وإظهار مكانة الأخفش بين النحاة، فهو يُعدُّ من كبار النحاة المتقدِّمين وقد أجمع معاصروه على إمامته في النحو.

أمَّا المنهج الذي اتبعته الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه الدراسات، وقد ختمت الدراسة بنتائج وتوصيات تعين الدارسين على مواصلة جهودهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

الأخفش – شرّاح الألفية – ابن عقيل – ابن مالك – البصريين – الكوفيين

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية جامعة الإمام المهدي

Al-Akhfash's Opinions on Grammar through the Commentary of Ibn 'Aqīl on "al-Alfiya" by Ibn MālikI: A Descriptive Analytic Study

Abstract

Al-Akhfash's views on grammar will retain their utmost significant in the syntactic and morphological research because of the importance and value they have among commentators of al-Alfiya" by Ibn Malik, as they were transmitted from generation to the next. Abu Muhmmed , Abdullah Ibn 'Aqīl whose commentary titled (The Commentary of Ibn 'Aqīl on "al-Alfiya" by Ibn MālikI) was one of those commentators. I was enticed by my drive of seeking more knowledge to investigate Al-Akhfash's opinions in The Commentary of Ibn 'Aqīl on "al-Alfiya" by Ibn MālikI. Thus, I came up with twenty-four syntactic issues where I chose to concentrate my study on his views on the accuracy of ascribing these views to him and the way which Al-Akhfash had handled and discussed them.

The present study sets out to investigate the syntactic selection of Al-Akhfash Al Awsat in *The Commentary of Ibn 'Aqīl*.

This study aimed to show the significance of Al-Akhfash's views and their impact on syntactic studies, in addition to highlight the status of Al-Akhfash as a grammarian since he was considered one the greatest forerunners grammarians. His contemporaries concede to his leadership in grammar.

The study adopted the descriptive analytic statistic approach for its appropriateness to such studies. The study was concluded by findings and recommendations that might help researchers continue their effort in this field.

هيكل البحث:

أسباب اختيار الدراسة:

تمَّ اختيار هذه الدراسة لعدة أسباب من أهمِّها:

1 إظهار المكانة التي يتمتع بها الأخفش الأوسط عند شرَّاح ألفية ابن مالك.

2 كثرة آرائه النحوية عند شرَّاح الألفية.

3 بيان موقف ابن عقيل من آرائه خلال شرحه لألفية ابن ماك.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1 التعرّفُ على حياة الأخفش.

2 التعرُّف على آرائه.

3 دراسة حياة ابن عقيل.

4 إثراء المكتبة العربيِّة بمثل هذا النوع من الدراسة.

أهميَّة الدراسة:

تنبع أهمَّية هذه الدراسة من النقاط الآتية:

1 أحصاء آراء الأخفش من خلال شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

2 الغوص في أعماق النحو وأصوله لإبداء آرائه.

3 ربط الدرس النحوي بالقرآن الكريم من خلال ما يورد من آيات.

منهج الدراسة:

تطلبت هذه الدراسة أن أسلك فيها المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي في دراسة المسائل النحوية وذلك لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تقترب من هذا الموضوع:

1 دراسة محمد عمر الدراوشة المقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة (2015) بعنوان آراء الأخفش عند شرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري

. دراسة الدراوشة تطرقت آراء الأخفش النحوية والصرفية عند جميع الشرَّاح في القرن الثامن الهجري بينما دراستي انحصرت في النواحي النحوية عند واحد من شرَّاح الألفية ألا وهو ابن عقيل ولم تشمل النواحي الصرفية واللغوية.

المبحث الأوُّل: ابن عقيل وشرحه

أبو محمد: عبد الله عبد الرحمن ابن عبد الله بن محمد بن عقيل بن عبد الله بن محمد بن بهاء الدين الحلبي، الهاشمي، العقيلي، والآمدي، الهمداني الأصل، ثُمَّ البالسي المصري، قاضي القضاء، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب.

ولد الشيخ العلامة ابن عقيل يوم الجمعة التاسع من محرَّم في القاهرة، سنة ثمان وتسعين وستمائة هجري [1]

شيوخه:

أخذ ابن عقيل علوم اللغة، والنحو، والتفسير، والفقه عن أكابر علماء عصره الذين ألتقى بهم، ومن شيوخه[2] الذين تتلمذ على يديهم:

---

[1] محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي: غاية النهاية في طبقات القرَّاء – تحقيق ج برجستراسر، دار الكتب العلمية (1427– 2006م)، ج1 ص 428، انظر المنهل الصافي ج7 ص 94 وبغية الوعاة ج2 ص 47، وطبقات المفسرين للداوودي ج1 239، ومعجم المؤلفين، ج6، ص 70

[2] أحمد محمد ابن على ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار المعارف العثمانية – حيدر أباد – ط2 – الهند (1349هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، ج1.: ج3، ص 43، انظر المنهل الصافي، ج7 ص 94، وبغية الوعاة ج2، ص 47، وطبقات الشافعية لابن قاضي ج1، ص 240

ابن الصابوني، تقي الدين ابن الضائع ــ أبو الحسن القونوي ــ برهان اليد الواني ت أبو حيَّان الغرناطي الأندلسي.

تلاميذه:

قرأ عليه سراج الدين البلقيني، وتزوَّج بابنته، فأولادها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين، وروى عنه سبطه جلال الدين، والجمال بن ظهيرة، والشيخ ولي الدين العراقي [1]

مؤلفاته:

ألَّف ابن عقيل مجموعة من الكتب القيمة في التفسير، والنحو، والفقه، ومن هذه الكتب [2]

التفسير ووصل فيه إلى أواخر سورة عمران ــ الذخيرة في تفسير القرآن ــ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسمَّاه المساعد في شرح التسهيل مختصر الشرح الكبير ــ مختصر شرح الشافعي لوجيز الغزالي في فروع الفقه الشافعي ــ تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد.

وفاته:

كانت وفاة الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في ليلة الأربعاء السابع والعشرين من شهر ربيع الأوَّل سنة تسع وستين وسبعمائة هجري، ودفن بالقرافة قريباً من تربة الشافعي ـــ رضي الله عنه ـــ [3]

---

[1] عبد الرحمن بن بكر السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو فضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي (1381 ـــ 1964م) ج2، ص 48.

[2] محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري: غاية النهاية في طبقات القرَّاء، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية (427 ـــ 2006م) ج1، ص 428.

[3] يوسف بن تغري بردي الأتابكي (جمال الدين أبو المحاسن) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب (1984م) ج7، ص 97.

كتابه شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

يعُدُّ شرح ابن عقيل من أهمِّ الشروح التي شَرحتْ ألفية ابن مالك، ويقع هذا الشرح في مجلدين، وكلُّ مجلَّد يحتوي على جزأين، تحقيق الدكتور محمد محي الدين عبد الحميد، ولم يبدأ ابن عقيل شرحه بخطبة، كما فعل الشرَّاح، بل بدأ شرحه مباشرة، ولم يبيِّن سبب تأليفه لهذا الشرح، وهو من الشروح المناسبة للمبتدئين في تعلُّم علوم اللغة العربيِّة لما يتسم به من سهولة، وعدم التعقيد، وبعده عن كثرة الخلاف في المسائل التي تناولها الشرَّاح، الاعتراض والاطراد، لأجل ذلك يعدُّ شرح ابن عقيل من الشروح التي تدرَّس في الجامعات لطلاب اللغة العربية، من خلال الاطلاع على شرح ابن عقيل يمكن إجمال منهجه في النقاط التالية:

1 سار ابن عقيل في شرحه على نظام ألفية ابن مالك، فرتَّب أبواب وفصول شرحه على نفس ترتيب ابن مالك لألفيته 2 يذكر البيت أو البيتين أو أكثر، ثمَّ يتناوله بشرح المسائل النحوية أو الصرفية، وتحليلها حتى يفهمها طلاب العلم بطريقة سهلة وواضحة.

3 يذكر لغات الإعراب، واللهجات في المسائل التي يتعرَّض لها في شرحه.

4 يذكر آراء العلماء في المسائل النحوية والصرفية أثناء مناقشته لأبيات ابن مالك، وأحياناً يُبدي رأيه في هذه الأبيات.

5 يستشهد في شرحه بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم[1].

---

[1] محمد عمر عمَّار الدراوشة: آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شرَّاح ألفية ابن ما في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) رسالة ماجستير مقدَّمة في الجامعة الإسلامية ـــ كلية الآداب (1436ه ـــ 20015م) ص 57

المبحث الثاني: الأخفش (الأوسط) سعيد بن مسعدة

أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط البصري مولى بني مجاشع بن دارم بطن من تميم. أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ عن سيبويه وهو أعلم من أخذ عنه وكان أخذ عمن أخذ عنه سيبويه لأنَّه أسنَ منه، ثُمَّ أخذ عن سيبويه أيضا. وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، فإنَّه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحدٌ ولم يقرأه سيبويه على أحدٍ وإنَّما قرئ على الأخفش بعد موت سيبويه.[1]

كان مِمَّن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني وكان الأخفش يستحسن كتاب سيبويه كلَّ الاستحسان فتوهم الجرمي والمازني أن الأخفش قد همَّ أن يدعي الكتاب لنفسه، فتشاورا في منع الأخفش من ادعائه فقالا نقرؤه عليه، فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعرنا أنَّه لسيبويه فلا يمكنه أن يدعيه فأرغبا الأخفش وبذلا له شيئاً من المال على أن يقرأ عليه، فأجاب وشرعا في القراءة وأخذا الكتاب عنه وأظهراه للناس. وكان الأخفش يقول ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلاَّ وعرَّضه عليَّ وكان يرى أنَّه أعلم به منِّي وأنا اليوم أعلم به منه. [2]

حكي ثعلب أنَّ الفرَّاء دخل على سعيد بن سالم فقال: قد جاءكم سيِّد أهل اللغة وسيِّد أهل العربية فقال الفرَّاء: أمَّا ما دام الأخفش يعيش فلا[3].

حكى الأخفش قال: لما ناظر سيبويه الكسائي ورجع وجه إليَّ فعرفني خبره معه ومضى إلى الأهواز فوردت بغداد فرأيت مسجد الكسائي فصليت خلفه

---

[1] ياقوت الحموي: معجم الأدباء وإرشاد الأديب إلى معرفة الأديب: تحقيق إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، (1993م)، ج3، ص 382 ـــ 385

[2] نفسه: ص 383

[3] أبو العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر ـــ بيروت ــ لبنان، ج2 ص 381

الغداة فلما انفتل من صلاته وقعد وبين يديه الفرَّاء والأحمر وابن سعد ان سلَّمت وسألته عن مائة مسألة فأجاب بجوابات خطأته في جميعها فأراد أصحابه الوثوب عليَّ فمنعهم ولم يقطعني ما رأيتهم عليه عما كنت فيه فلمَّا فرغت قال لي: بالله أمَّا أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة قلت: نعم فقام إليَّ وعانقني وأجلسني إلى جنبه ثمَّ قال: لي أولاد أحبُّ أن يتأدبوا بك ويتخرَّجوا عليك وتكون معي غير مفارق، فأجبته إلى ذلك فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألني أن أؤلف له كتاباً في معاني القرآن فألفته فجعله إمامه وعمل عليه كتاباً في المعاني. وقرأ عليَّ كتاب سيبويه سراً ووهب لي سبعين ديناراً. وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول هو أوسع الناس علماً[1].

وقال المبرد أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشئ ثم قطرب وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل. توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة إحدى وعشرين[2].

وله من التصانيف: كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط في النحو، كتاب تفسير معاني القرآن، كتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسبابها، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب المسائل الكبير، كتاب المسائل الصغير، كتاب معاني الشعر، كتاب المقاييس، كتاب الملوك، كتاب وقف التمام[3].

---

[1] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة (1422 -2001م) ج10، ص 208

[2] جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي: إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، لبنان (1406هـ - 1982م)، ج2 ص 36،انظر بغية الوعاة 258، والوافي بالوفيات 258/15

[3] شهاب الدين أحمد يحى ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: تحقيق كامل سليمان الجبوري ومهدي النجم، دار الكتب العلمية، ج26، ص 47

المبحث الثالث: آراء الأخفش النحوية من خلال شرح ابن عقيل

المسألة الأولى: التنوين، قال ابن مالك

بالجرِّ والتنوينِ والندا وأل ** ومسندٍ للاسم تمييز حصل

قال المرادي [1] "ذكر ابن مالك للاسم خمس علامات، منها التنوين: وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين، تنكير، وعوض، ومقابلة، وترنم وزاد الأخفش التنوين الغالي وأنكره السيرافي، والزجاج، وقيل: هو قسم الترنم"

وقال الشاطبي [2] " فهما غير مختصين ـــ تنوين الترنُّم والغالي ـــ بالاسم ؛ لأن الروي قد يكون بعض فعل، وبعض حرف، كما يكون بعض اسم، وهذا يدلُّ على أنَّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار التنوين الغالي يختص بالاسم فقط. الغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة والراجح هنا اعتبار التنوين الغالي ليس من أنواع الذي يختص الاسم.

وقال ابن عقيل: أمَّا تنوين الغالي فقد أثبته الأخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيَّدة" [3] فيكون في الاسم، مثل قول الشاعر:

---

[1] ابن أم قاسم المشهور بالمرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان ـــ دار الفكر العربي، ط (001) القاهرة ج1، ص 275 ـــ 276

[2] أبو إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين , وآخرون ـــ معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط1 2007م، مكة المكرمة، ج1، ص 45

[3] عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحَّار وشركاه، ط20 (1400ـــ 1980م)، ج1، ص 21

مشتبه الأعلام لمّاع الخفق ** وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[1]

وهذا يدلَّ على أنَّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار التنوين الغالي من علامات الاسم.

أمَّا تنوين (جوارٍ) و(غواشٍ) فيقول ابن عقيل: " كلُّ اسم منقوص ممنوع من الصرف وأصل جوارٍ وغواشٍ: (جواري) و(وغواشي) استثقلت الكسرة والضَّمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، الياء والتنوين فحذفت الياء ثمَّ حذف التنوين لكون الكلمة على صيغة منتهى الجموع ثمَّ أتي بتنوين العوض عن الياء المحذوفة " [2] بينما يرى الأخفش أنَّ هاتين الكلمتين مصروفتين لذهاب صيغة الجمع وأنَّ التنوين فيهما تنوين صرف لا تنوين عوض عن الياء المحذوفة لأجل التقاء الساكنين واعترض ابن عقيل على رأي الأخفش في هذه المسألة

المسألة الثانية : باب الابتداء ، قال ابن مالك:

وقس وكاستفهام النفي وقد** يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد

قال ابن حيَّان: "وقد يبتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي، ويرفع ما بعده على أنَّه معمول له أغنى عن الخبر: نحو قائم الزيدان الأخفش أجاز ذلك [3]"

وقال ابن عقيل: " ومذهب البصريين إلَّا الأخفش أنَّ هذا الوصف لا يكون مبتدأً إلَّا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ؛ فأجازوا: قائم الزيدان، فقائم مبتدأ، والزيدان فاعل سدَّ مسدِّ

---

[1] البيت من بحر الرجز لرؤبة ابن العجاج والشاهد فيه: دخول تنوين الغالي على الاسم وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة: انظر هامش شرح ابن عقيل، ص 20

[2] شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: هامش ص 18

[3] أبو حيان النحوي الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،: تحقيق سيدني كلازر:، أضواء الساف، ص 37

الخبر " [1] ذكر ابن عقيل قول الأخفش في جواز الابتداء بالوصف النكرة الذي لا يسبق بنفي أو استفهام، وذكر معه قول البصريين في هذه المسألة بأنَّهم يجيزون ذلك ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة. أما أبو حيَّان ذكر قول الأخفش جواز الابتداء بالوصف بالنكرة دون أن يسبق بنفي أو بغيره قال: أجاز ذلك الأخفش واتبعه الناظم مستدلاً على صحَّة ذلك بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تك مُلغياً *** مقالة لهبيٍّ إذا الطَّيرُ مرتِ

فخبيرٌ: مبتدأ، وبنو: فاعل سدَّ مسد الخبر، وقال: ليس فيه دليلٌ عندي وهذا يدلُ على أنه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة.

المسألة الثالثة: المبتدأ الذي خبره ظرف قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرٍ ** ناوين معنى كائنٍ أو استقر

قال أبو حيان: " واختلفوا في الظرف والمجرور، إذا وقعا خبراً للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وزيد في الدار، على أربعة أقوال، ومنها: أنَّهما من قبيل المفرد، والعامل فيهما كائن أو مستقر، وقد نسب هذا إلى سيبويه، وهو مذهب الأخفش" [2] وقال ابن عقيل: "واختلف النحويون في هذا: ذهب الأخفش إلى أنَّه من قبيل الخبر بالمفرد، وإنَّ كلاً منهما متعلِّق بمحذوف، ذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ كائن عندك أو مستقرٌ عندك أو في الدار[3] ذكر أبو حيان وابن عقيل قول الأخفش في الخبر إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً وهو من قبيل المفرد أو الجمل، وهو ظاهر قول ابن مالك، أو أنَّه قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجمل وهو مذهب ابن السرَّاج، فقد ذكرا قول الأخفش في هذه المسألة دون أن يذكرا رأيهما.

---

[1] شرح ابن عقيل: ج1، ص 156 ـــ 157

[2] أبو حيان الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ص 42

[3] شرح ابن عقيل: ج1، ص 171

المسألة الرابعة: القول في تقدير الخبر المحذوف:

قال ابن مالك:

وقبل حالٍ لا يكون خبراً ** عن الذي خبره قد أضمرا

قال ابن عقيل شارحاً قول ابن مالك: " واحترازٌ بقوله: لا يكون خبراً، عن الحال التي تصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش – رحمه الله – من قولهم: زيدٌ قائماً، فزيدٌ مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول: زيدٌ قائمٌ فلا يكون الخبر واجب الحذف " [1] فقد ذكر ابن عقيل حكاية الأخفش في جواز حذف الخبر هنا، نحو: زيدٌ قائماً وتقدير الخبر هنا: زيد ثبت قائماً، فهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ، فتقول زيدٌ قائمٌ، فلا يكون الخبر واجب الحذف، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة

المسألة الخامسة: القول في عمل لات قال ابن مالك:

وما للات في سوى حينِ عمل ** وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلْ

عمل "لات" من المسائل المختلف فيها بين النحويين، هل لها عمل أم لا؟ وقد خاض النحويون في "لات" وعملها إلى أقوال متعددة يمكن تلخيص اختلافهم في خمسة أقوال:

الأوَّل: أنَّها تعمل عمل " ليس" فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا قول الجمهور وعلى رأسهم سيبويه وللأعمال عندهم شرطان:

كون معموليها اسمي زَمان، وحذف أحدهما، وانقسم أصحاب هذا القول إلى قسمين: من يرى أنَّها تعمل في لفظ الحين وقد قرئ بالوجهين

---

[1] شرح ابن عقيل: ج1، ص 203

قوله تعالى :{ ولات حِينَ مَنَاص})[1] فعلى النصب يكون التقدير: ولات الحينُ حينَ مناص، وعلى الرفع يكون التقدير: لات حين مناص لنا ويكون "حين" مرتفعاً بالابتداء والخبر مضمر[2]

الثاني: إنَّ "لات" لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنَّها ليست بفعل، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ حذف خبره، فإن كان منصوباً فعلى إضمار فعل، فيكون التقدير في الآية: لا أرى حين مناص، هذا في حال النصب، أمَّا في قراءة الرفع فإنَّ التقدير يكون: ولات حين مناصٌ كائنٌ لهم [3] ومثله: لا مرحباً، ولا أهلاً، ولا سهلاً، ونُسب هذا القول لأبي الحسن الأخفش، وأبي سعيد السيرافي[4] وردَّ الرضي هذا القول بقوله: " وفيه ضعف؛ لأنَّ وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع متعيِّنة " [5]

الثالث: أنَّ "لات" هي "لا" النافية للجنس زيدت عليها التاء، ويكون "حين" في {وَلَاتَ حِينَ مَنَاص} بالنسب للاسم، والخبر محذوف كأنَّك قلت: ولا حين مناص

---

[1] سورة ص: الآية 3

[2] أبو البقاء العكبري: إعراب القراءات الشاذة: تحقيق ودراسة محمد السيِّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط (996م)، ج1 ص 390ـــ 391 انظر البيان في إعراب غريب القرآن للمؤلف نفسه، ج2، ص 261

[3] أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح السيرافي: تحقيق د. محمد على الريح هاشم، دار الفكر للطباعة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (1394هـ)، ج1، ص 168

[4] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 122

[5] محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي: شرح الكافية، تحقيق حسن بن محمد إبراهيم النجفي، جامعة الإمام محمد بن سعود (1417 ـــ 1966م)، ج2، ص 197

لهم [1] وعزا ابن الحاجب هذا إلى الكوفيين ونسبه الزمخشري إلى الأخفش [2] ونقل ابن عصفور أنَّ مذهب الأخفش أنَّها لا تعمل شيئا [3] ويقول الرضي: " ولا يمنع دعوى كون "لات" هي "لا" التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما أضيف "حين" إليه، فإذا انتصب "حين" بعدها فالخبر محذوف كما في " لا حولَ "، وإذا ارتفع فالاسم محذوف أي "لات حين مناص" كما في "لا عليك"[4]

الرابع: أنَّ "لات" تعمل عمل "إنَّ" فتنصب الاسم وترفع الخبر قال ابن هشام هذا قول الأخفش [5]

الخامس: أنَّها حرف جرّ تخفض أسماء الزمان، وهذا قول الفرَّاء، وقرئ { وَلَاتَ حِينَ مَنَاص} بجرِّ "حين" وأُوِّلتْ على وجهين:

أحدهما: أنَّ "لات" بمعنى "غير" وصف لمحذوف كأنَّه قيل: فنادوا حيناً غير حين مناص، ورد هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذٍ، وبأنَّه لو كانت بمعنى "لا" صفة لزم تكرارها هنا نحو: مررت برجل لا قائم ولا قائد.

ثانيهما: أنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف وما بعد "لا" يقطع عن الإضافة فيبنى، والتقدير: ولات حين مناصهم والإضافة إلى المناص كأنَّها إضافة إلى الحين لأنَّه معه كشيء واحد، فكأنَّه قال: ولات حينهم ثم حذف

---

[1] محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار أبو القاسم: الكشاف عن حقائق التنزيل دار المعرفة، (1430هـ ـــ 2009م) ج3، ص 316

[2] السيوطي: همع الهوامع: ص 179

[3] أبو حيَّان الأندلس التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط، دار القلم، دمشق (1421هـ ـــ 2000م) ج4، ص 294

[4] الرضي الاستراباذي: شرح الكافية، ج2، ص 229

[5] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب في معرفة كلام الأعاريب، ص 335

الضمير من" مناص" فكأنَّه حذفه من الحين، فتضمنه الحين [1] قال أبو حيَّان: [2] "هذا بعيد جداً " وقد علل به الزمخشري [3]

أمَّا ابن عقيل فقد ذكر قول الأخفش في "لات" وهو عدم إعمالها وذكر معه أقوال النحويين فقال: " مذهب الجمهور أنَّها تعمل عمل ليس، وقال قوم إنَّها لا تعمل إلَّا في أسماء الزمان" ولم يبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة

المسألة السادسة: دخول اللام على خبر "إنَّ" وأخواتها غير المتصرِّف

قال ابن مالك:

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ** ولا من الأفعال ما كرضيا

اللام غير العاملة فسبع:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} (4) {إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ} (5) فإن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنَّه أثره، والجواب أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأنَّ التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، (1419هـ ــ 998م)، ج4، ص 295

(2)نفسه: ص ج4، ص 295

(3) الزمخشري: الكشاف، ج4، ص 259

(4) سورة النحل: الآية 24

(5) سورة يوسف: الآية 3

حال، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنَّه يقتضى حذف الفاعل، لانَّ (أن تذهبوا) على تقديره منصوب(1).

وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ نحو { لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ} (2) والثاني بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو { إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء} (3) والمضارع لشبهه به نحو (وإن ربك ليحكم بينهم) والظرف نحو { وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ} (4) وعلى ثلاثة باختلاف، أحدها: الماضي الجامد نحو (إنَّ زيدا لعسي أن يقوم) أو (لنعم الرجل) قاله أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور، والثاني: الماضي المقرون بقد، قاله الجمهور، ووجهه أن قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل (إذا زيدا لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من قد، أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أنّ ك (علمت أنَّ زيدا لقام) والصواب عندهما الكسر(5) واختلف في دخولها في غير باب إنَّ على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو (لقائم زيد) فمقتضى كلام جماعة [من النحويين] الجواز، و [إن كان]

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وحمد علي حمد، (1368هـ ــ 1964م)، ج2، ص 228

(2) سورة الحشر: الآية 3

(3)سورة: إبراهيم الآية 39

(4) سورة القلم: الآية 4

(5)نفسه: ونفس الصفحة

في أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثاني: الفعل نحو (ليقوم زيد) فأجاز(1)

وقال ابن عقيل: " وإن كان ماضياً غير متصرِّف، فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه ؛ فتقول: إنَّ زيداً لنعم الرجل، وإنَّ عمراً لبئس الرجل، وهذا مذهب الأخفش والفرَّاء والمنقول أنَّ سيبويه لا يجيز ذلك " [2] ذكر ابن عقيل قول الأخفش في دخول اللام على خبر (إنَّ) إذا كان ماضياً غير متصرف، وذكر معه قول سيبويه، وهو لا يجيز ذلك ولم يُبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة.

المسألة السابعة: في إعمال إنَّ وأخواتها عند اتِّصال (ما) بها قال ابن مالك:

ووصل ما بذي الحروف مبطلٌ ** إعمالها وقد يبقى الأمل

من أحكام أنَّ وأخواتها أنَّها قد تتصل بها ما الزائدة، فيبطل عملها، ويليها الجملتان: الأسمية والفعلية، فتكون ما كافة لها عن العمل، ومهيأة لدخولها على الأفعال. والجمهور على أنَّ إعمالها، عند اتصال ما غير مسموع. ثم اختلفوا في جوازه قياساً. وذهب قوم إلى منعه، وهو مذهب سيبويه، فإنَّه لا يجيز أن يعمل عنده، من هذه الأحرف، أعني إنَّ وأخواتها، إذا لحقتها ما، إلاَّ ليتّ وحدها وذكر ابن مالك أنَّ الإعمال قد سمع في إنَّما وهو قليل. وذكر أن الكسائي، والأخفش، روياه عن العرب .

قال الأشموني: " إذا اتَّصلت ما غير الموصولة بهذه الحروف نحو: إنَّما زيدٌ قائمٌ ففي ذلك أربعة مذاهب، أحدها: أنَّها تكفيه عن العمل، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، إلَّا ليت فيجوز أن تتصل بها كافة ولا تعمل كأخواتها، وبجوز

---

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1 ص 228

(2) شرح ابن عقيل: ج2، ص 292

أن تتصل بها زائدة فتعمل، وهذا منقول عن سيبويه والفرَّاء وهو مذهب الأخفش وهو صحيح " [1] وقال ابن عقيل: "وحكى الأخفش، والكسائي إنَّما زيداً قائمٌ ".

فقد ذكر أبو حيان في هذه المسألة قولين للأخفش، القول الأوَّل: أنَّ (ما) غير الموصولة عند دخولها على إنَّ وأخواتها تكفها عن العمل إلَّا ليت، فيجوز إعمالها عند دخول الكافة عليها، ولا يجوز إعمالها أيضا وهذا يدلُّ على موافقة أبي حيان للأخفش في هذا القول، أمَّا ابن عقيل فقد ذكر قول الأخفش في إعمال (إنَّ) مع دخول (ما) عليها، وقال: " والصحيح المذهب الأوَّل، وهو أنَّه لا تعمل (إنَّ) مع (ما) إلَّا مع ليت، وأمَّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ" وهذا يدلُّ على أنَّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة.

المسألة الثامنة: القول في (إنَّ) المخففة. قال ابن مالك:

وخففـــــت إنَّ فقل العمـــــل ** وتلزم اللام إذا مـــا تُهمل

والفعل إن لم يك ناسخا فلا ** تلفه غالباً بأن ذي موصلا (إنَّ) حرف من حروف المعاني الثنائية تختلف أحوالها بأحوال معانيها، فإن كانت هذه الأداة مختصة بإحدى نوعي الكلام ـــ الاسم أو الفعل ـــ كانت إلى جانب دلالتها المعنوية عاملة فيما دخلت عليه من اسم أو فعل وإن كان دخولها مشتركاً بين أنواع الكلام، بأن كانت تدخل على الاسم وعلى الفعل كانت مهملة غير عاملة، واقتصر أثرها على دلالة المعنى لوحده، وللنحاة فيها آراء منها:

قال الأعلم الشمنتري: " أعلم إنَّ الحرف إذا كان في دخوله مرَّة على الاسم ومرَّة على الفعل غير مستبدٍ بأحد النوعين لم يعمل شيئاً لخروجه عن شبه الفعل " [2]

---

[1] أبو حيِّان النحوي الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص 80

([2]) الأعلم الشمنتري: المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي (ط كنوز أشبيليا) الرياض (1427هـ ـ 2006م) ص 26

وعلى هذا القياس في هذا الحرف ألَّا يعمل لعدم اختصاصه بأي من نوعي الكلمة في اللغة العربيِّة، وهذا هو مذهب جمهور النحاة وهو المشهور عن سيبويه.

حكى الأزهري في شرح التصريح عن التسهيل فقال: " نقل السهيلي الإجازة عن سيبويه [1]

وقال ابن عقيل: " وحكى الإعمال سيبوبه والأخفش ـــــ رحمهما الله ـــــ فلا تلزمها حينئذٍ اللام ؛ لأنَّها لا تلتبس في هذه الحالة بالنافية ؛ لأنَّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر " [2]ويذكر أنَّ الأخفش أجاز أنْ يلي (إنْ) المخففة فعلٌ غير ناسخ، نحو: إن قام لأنا. وذكر قولي الأخفش دون أن يبدي رأيه فيهما.

المسألة التاسعة: في عامل الخبر بعد (لا) إذا كان مفرداً قال ابن مالك:

فانصب بهما مضافاً أو مضارعة ** وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

قال ابن عقيل: " ذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر مرفوع بـــــ (لا) فتكون (لا) عاملة في الجزأين كما عملت في المضاف، والشبيه به " [3] ذكر ابن عقيل قول الأخفش في رافع خبر (لا) النافية للجنس، وذكر معه قول سيبويه فيه فهو عنده مرفوع على أنَّه خبر المبتدأ ولم يُبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة.

والراجح في العامل في خبر (لا) النافية للجنس هو الابتداء ؛ لأنَّ بعض النحاة اعتبروا أنَّ (لا) النافية للجنس واسمها في محل رفع بالابتداء، وقد تُلغِى عمل (لا) النافية للجنس في حالات منها: إذا كان اسمها أو خبرها معرفة، أو إذا

([1]) خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح عن التسهيل، تحقيق: أحمد السيِّد سيد أحمد (المكتبة التوفيقية / القاهرة ـــــ جمهورية مصر العربية، ج2، ص 20

[2] شرح ابن عقيل: ج1، ص 300

[3] شرح ابن عقيل: ج2، ص 70

فصل بينها وبين اسمها شبه جملة، وإذا سبقت بحرف جرّ، وهذا يدلُّ على أنَّ العامل في خبرها هو الابتداء [1]

المسألة العاشرة: القول فيما ينوب عن الفاعل. قال ابن مالك:

وقابلٌ من ظرف لو من مصدرٍ** لو حـــرف جـــــر بنيابـــــة جـــرٍ

ولا ينوب بعض هذي إنْ وجد ** في اللفـــــظ مفعـــــــــــول به وقد يرد

قال ابن عقيل شارحاً قول ابن مالك: "إذا وُجد بعض هذه، أي: المصدر، والظرف والمجرور، ووجد مفعولٌ به فلا ينوب شئٌ من هذه الثلاثة مع وجود المفعول به، بل ينوب هو مناب الفاعل، أمَّا مذهب الأخفش: أنَّه إذا تقدَّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلِّ واحدٍ منها، فتقول: ضُرب في الدار زيدٌ، وضرب في الدار زيداً، وإن لم يتقدَّم تعيَّن إقامة المفعول به، نحو: ضُرب زيدٌ في الدار، فلا يجوز ضُرب زيداً في الدار " [2]

وقع الخلاف بين النحويين على ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: عدم جواز إنابة غير المفعول به إنابة مناب الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً وهذا مذهب جمهور النحويين [3]

القول الثاني: جواز إنابة المصدر، وظرف الزمان بشرط تقدمهما على المفعول به فإن تأخرا لم يجز أن يقام إلّا المفعول به، وهو منسوب إلى أبي الحسن الأخفش قال ابن جنِّي: " وأجاز أبو الحسن ضُرب الضرب الشديد زيداً، ودُفع

---

[1] ابن حيَّان الأندلسي، منهج السالك لألفية ابن مالك: ص 87

[2] شرح ابن عقيل: ج2، ص 90

[3] إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: معاني القران وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (1408هـ ـ 1988م)، ج3، 403

الدفع الذي تعرف إلى محمدٍ ديناراً، وقُتل القتل يوم الجمعة أخاك ونحو هذه من المسائل، ثمَّ قال هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال " [1].

القول الثالث: جواز إنابة غير المفعول به مطلقاً مع وجود المفعول به وهو مذهب جمهور الكوفيين [2]

ذكر ابن عقيل قول الأخفش في جواز إقامة غير المفعول إذا تقدَّم على المفعول غير المفعول تعيَّن إقامته، وذكر معه أقوال النحاة ولم يُبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة.

المسألة الحادية عشر: القول في محل (أنَّ وأن) عند حذف حرف الجر قال ابن مالك:

وعدّ لازما بحرف جــرٍ ** وإن حذف فالنصب للمنجـــــر
نقلاً وفي أنَّ وأن يطرد ** مع أمن لبس كعجبت أن يـــــدو

اختلف النحاة في محل إن وأن وصلتهما بعد حذف حرف الجر فذهب الكسائي إلى أنَّهما في محلِّ جرّ [3]، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين على الأرجح [4] وأشار أبو حيَّان الأندلسي إلى هذا الخلاف بقوله: " وإذا حذف حرف الجرِّ من (إن ــ أن) ففي كتاب سيبويه النصُّ عن الخليل أن موضعه النصب "

---

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4،ج1، ص 397

[2] أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: الفرَّاء معاني القرآن: تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، ج2، ص210

[3] محمد الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، د:: ط، د: ت، ص 180

[4] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: (سيبويه): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، (1988هـ)، ج3، ص 126 ـــ 127

واتفق ابن مالك [1] وصاحب البسيط على أنَّ مذهب الكسائي أنه في موضع جر، وأنَّ الفرَّاء قال: " هو في موضع نصب، قال في البسيط أكثر النحويين على أنّه في موضع نصب وهم ابن مالك [2]وصاحب البسيط نقلاً عن مذهب الخليل، ولم يصرِّح سيبويه [3] فيه بمذهب إنَّما ذكر مذهب الخليل أنَّه في موضع نصب.

وقال ابن عقيل: "مذهب الأخفش إلى أنَّهما في محلِّ جرٍّ " [4] حيث أعمل فيه الحرف وهو محذوف وذكر معه أقوال النحاة، فقال: " وذهب الكسائي إلى أنَّهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين " والواضح أنَّه ذكر أقوال النحاة ولم يُبدِ رأيه في ذلك أو تفضيل أيٍّ منهما.

المسألة الثانية عشر: القول في خلا وعدا قال ابن مالك:

واستثن ناصباً بليس وخلا ** وبعدا وبيكون بعد لا

واجرر بسابقي يكون إن ترد ** وبعد ما انصب وانجرارٍ قد يرد

ويقصد بسابقي (خلا وعدا) فإن لم تتقدم عليهما (ما) جاز الجرِّ والنصب، وإن تقدَّمت عليهما (ما) وجب النصب بهما.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر، فتقول: قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ، ويبدو أنْ ابن هشام في أوضح المسالك تبع ابن مالك في الألفية، فأجاز الجرِّ بعدهما ولكن ابن هشام في شرح اللمحة اعترض على زيادة (ما) بعدهما قال: "وإن قرنا بـ (ما) فالنصب عند الجمهور واجب ؛لأنَّ (ما) مصدرية، والفعل في تأويل مصدر،

---

[1]ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، (1967م)، ج2 ص 130

[2]ابن مالك: شرح التسهيل، ص 150

[3]سيبويه: الكتاب، ج3، ص 126 ـــ 127

[4] شرح ابن عقيل: ج2، ص 112

وذلك المصدر في تأويل وصف، وذلك الوصف حال، وذلك الحال فيه معنى الاستثناء " [1]

قال ابن عقيل: " إذا لم تتقدَّم (ما) على خلا وعدا، فاجرر بهما إن شئت فتقول: قام القوم خلا زيدٍ، أو عدا زيدٍ، فخلا وعدا حرفا جرّ، ولم يحفظ سيبويه الجرِّ بهما، إنَّما حكاه الأخفش " [2] ويبدو من كلامه أنَّه يوافق الأخفش في قوله، وذكر معه قول سيبويه فيهما، وهو جواز النصب، ولم يُسمع عن سيبويه الجرُّ.

المسألة الثالثة عشر: القول في وقوع المصدر المنكر حالا قال ابن مالك:

مصدر منكر حالاً يقع ** بكثرة كبغتةً زيد طلع

قال ابن حيَّان ([3]) " وقوع المصدر المنكر حالاً يكثر، ثمَّ مثَّل بقوله: بغتة زيد طلع، وبغتةً مصدر، فتقول: بغت يبغت بغتةً، ولا خلاف في جواز قولك: أتيته ركضاً ومشياً وعدواً، وقتلته صبراً، ولقيته فجأةً ومفاجأةً، واختلف الكوفيون في تخريج هذا الكلم وما أشبها فمذهب الكوفيون والأخفش والمبرِّد إلى أنَّها مفاعيل مطلقة، قال الأخفش والمبرِّد: أنَّ قبل كل واحدٍ منهما فعلاً مقدَّراً، وهو الحال أي: زيد طلع يبغت بغتةً، وقتلته أصبره صبراً، وأعطيته المال أنقده نقداً، وكذلك سائرها، وقال الكوفيون: إنَّها منصوبة بالأفعال السابقة وليس في موضع الحال ؛ لأنَّ أعيت في موضع نقدت، وقتلته في معنى صبره

وقال ابن عقيل: "وذهب الأخفش والمبرِّد إلى أنَّه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبغت بغتةً، ويبغت عندهما

---

[1] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج2، ص 281

[2] شرح ابن عقيل: ج2، ص 173

[3] أبو حيَّان الأندلسي: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 188

هو الحال لا (بغتةً) " [1] بينما ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّها مصادر في موضع الحال أمّا فيما يخصُّ رأي الأخفش فلم يُبدِ رأيه.

المسألة الرابعة عشر: القول في تقديم الحال على عاملها المعنوي قال ابن مالك:

وعامل ضمَّن معنى الفعل لا ** حـــــــــروفه مؤخراً لن يعملا

كتلك وليت وكـــأنَّ ونـــــدر ** نح سعـــــيد مستقـــــرٌّ في هجر

اختلف العلماء في تقديم الحال على صاحبها وعلى عاملها فمنهم من رأى جواز تقدمها على صاحبها دون عاملها ومنهم من رأى جواز تقدمها على عاملها وصاحبها مثل: راكبا جاء زيد، ومسافرة رأيت هند، ومختالة مررت بزينب.

قال ابن الحاجب: "ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف، ولا على المجرور بالأصح.[2]

وقال الرضي: فعلى ما قال المصنف ينبغي ألاَّ يتقدَّم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه أصلاً نظرًا لضعف الظرف".[3]

وقال ابن عقيل: " لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه والظرف والجار، وقد ندر تقديمها عاملها الظرف، نحو زيدٌ قائما عنك، والجار والمجرور، نحو: سعيدٌ مستقراً في هجر، ومنه قوله تعالى " { وَالسَّماوَاتُ

---

[1] شرح ابن عقيل: ج2، ص 188 ـــ 189

[2] عثمان ابن الحاجب أبو عمرو: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب (1431هـ ـ 2010م)، جـ2 صـ 24

[3] الرضي الاستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج2، ص 56

مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ } [1] في قراءة من كسر التاء وأجازه الأخفش قياساً [2] ولم يبد رأيه في قول الأخفش.

المسألة الخامسة عشر: القول في الفصل بين الصفة والموصوف بـــ **(إلّا)**

قال ابن مالك:

ولم ينكـــــــر غالباً ذو الحـــال، إن ** لـــــم يتأخـــــر، بخفـــــضٍ، أو يبنْ
من بعد نفيٍ أو مضـــاهيه، كـــ، " لا ** يبغ امرؤٌ على امرئٍ مستســـــــــهلا "

قال ابن عقيل: " حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلَّا عند وجود مسوغ، وهو أحد الأمور، منها: أن تقع بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي، ومنه قوله تعالى: { وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [3] فجملة **(لها كتاب)** في موضع الحال وصحَّ مجئ الحال من النكرة لتقدُّم النفي عليها، ولا يصحُّ كون الجملة صفة لقرية خلافاً للزمخشري، لأنَّ الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وممَّن صرّح بمنع ذلك أبوالحسن الأخفش في المسائل، وأبو على في التذكرة " [4] ويبدو لي ابن عقيل موافقٌ على قول الأخفش في هذه المسالة.

المسألة السادسة عشر: القول في **(لولا)** والضمير بعدها

قال الشاطبي [5]: " ولم يذكر ابن مالك **(لولا)** من حروف الجرِّ، إذ جاء بعدها ضمير مجرور، وهي في هذه الحالة حرف جرٍّ عند سيبويه، ويحتمل أن

---

[1] سورة الزمر: الآية 67

[2] شرح ابن عقيل: ج2، ص 201 ـــ 202

[3] سورة الحجر: الآية 4

[4] شرح ابن عقيل: ج2 189 ـــ 193

[5] الشاطبي: المقاصد الشافية: ج3، ص 566

يكون مذهبه في (لولا) هنا مذهب الأخفش والفرَّاء القائلين بأن هذه الضمائر بعد لولا في موضع رفع كأنَّه من وضع المتصل موضع المنفصل.

وقال ابن حيِّان [1]: " أمَّا (لولا) إذا دخلت على المضمر، فالأفصح أن يكون من ضمائر الرفع، نحو: لولا أنت لكان كذا، ويجوز أن تأتي بالضمير مجروراً، نحو: لولاي، ولولانا، ولولاك، ولولاكم.

وقال ابن عقيل: " وزعم الأخفش، أنَّها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجرِّ موضع الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً كما لم تعمل في الظاهر، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك " [2] بينما ذهب سيبويه إلى أنَّ لولا حرف جرّ إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاك، ولولاي [3] أمَّا ابن عقيل فقد قال: " زعم المبرد أنَّ هذا التركيب أعني (لولاك) ونحوه لم يرد من لسان العرب ولم يُبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسالة.

المسألة السابعة عشر: القول في حرف الجر (من) قال ابن مالك:

بعض وبين وابتدئ في الأمكـــــنة ** بمن وقد تأتي لبـــــــدء الأزمة
وزيدٌ في نفي وفـــي شبهه فجـــــر ** نكـــــرة كمـــا لباغٍ مـــن مفـــــر

قال ابن الوردي [4]: " أجاز الأخفش زيادة (مِنْ) الجارة في الإيجاب.

---

[1] ألو حيَّان: منهج المسالك، ج3، ص 9

[2] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 6

[3] ابن أم قاسم المرادي: توضيح المقاصد والمسالك: تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ـــ دار الفكر العربي (1422ه ـــ 2001م)، ج2، ص 741

[4] ابن الوردي:: – شرح التحفة الوردية في علم العربية، تحقيق د. عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد الرياضي، ٢٠٠٤م، ص ٩٠

وقال ابن جابر الهواري: " وجوَّز الأخفش زيادتها في الإيجاب، نقل من ذلك: قد كان مِنْ مطرٍ، وهو مؤول عند غيره [1].

وقال ابن عقيل [2]: " (من) لا تزاد في الإيجاب، ولا تؤتى جارة لمعرفة، فلا تقول: جاءني من زيدٍ خلافاً للأخفش، وجعل منه قوله تعالى: { يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ } [3]

وقال المرادي ([4]) ولزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان: الأوَّل: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة وأجازها الأخفش والكسائي وابن هشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه: لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً، فابن عقيل هنا يذكر قول الاخفش في زيادة (من) في الإيجاب وقد قال: ولا تزاد في الإيجاب، يدلُّ أنّه اعترض على قول الأخفش في هذ المسالة.

المسألة الثامنة عشر: القول في (إذا) قال ابن مالك:

وألزموا إذا إضافة إلى ** جُمل الأفعال كـــــ هن إذا اعتلى قال ابن عقيل: " أشار ابن مالك أنَّ (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ، وأمَّا أجيئك إذا زيد قام، فزيد مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء هذا مذهب سيبويه فخالفه اللأخفش فجوَّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعد، وزعم السيرافي أنَّه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا،

---

[1] محمد بن جابر الهروي الأندلسي: شرح ألفية ابن مالك: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث (2000) القاهرة / ج3، ص 34

[2] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 13

[3] سورة الأحقاف: الآية 31

[4] المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص 750

وإنَّما الخلاف بينهما في خبره، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجيز أن يكون اسماً فيجوز في أجيئك إذا زيدٌ قام، جعل زيدٌ مبتدأ عند سيبويه الأخفش، ويجوز أجيئك إذا زيدُ قائم عند الأخفش فقط " [1] ولم يُبدِ رأيه في هذه المسألة.

المسالة التاسعة عشر: القول في المعطوف على المنصوب بـــــ(لدن) قال ابن مالك

وألزموا إضافة لدن فجر ** ونصب غُدوة به عنهم ندر

قال ابن حيَّان [2] " فرع إذا عطف على غدوة المنصوب بـــ (لدن)، كقولك: لدن غدوة وعشية، فأجاز أبو الحسن الجرّ في المعطوف، والنصب، أمَّا الجرُّ قيل: فلانَّ غدوة وإن لم يجرُّ لفظاً فهو في موضع جرّ وأمَّا النصب ؛ فلأنَّه معطوف على المنصوب "

قال ابن عقيل في شرح هذا: " ويجوز في(غُدوه) الجرُّ وهو القياس، ونصبه نادر في القياس، فلو عطفت على غُدوة المنصوب بعد لدن جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجرِّ مراعاة للأصل فتقول: لدن غدوة وعشيةً أو عشيةً ذكر ذلك الأخفش [3] أمَّا ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز النصب والجر بعد الاسم المعطوف على غدوة ولم يبد رأيه في هذه المسألة.

المسألة العشرون: القول في (ما) التعجبية قال ابن مالك:

بأفعل انطق بعد ما تعجـــــبا ** أو جيء بأفعل قبل مجرورٍ ببا

وتلو أفعـــل انصـــبنه كمـــا ** أوفـــي خليلينا واصدق بهمـــا

---

[1] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 44 ـــ 45

[2] أبو حيَّان: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 294

[3] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 51

قال ابن هشام: " وقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شئ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر[1].

وقال أبو حيَّان: " واختلفوا من أي قسم هي ـــ ما التعجبية ـــ اختلف قول أبي الحسن الأخفش فيها فرُوي عنه أنَّها نكرة تامة كمذهب الجمهور، ورُوي عنه وعن طائفة من الكوفيين أنَّها موصولة وأفعل صلة لها، والخير محذوف والتقدير الذي أحسن زيداً شئ عظيم، ورُوي عنه أنَّها نكرة موصولة وأفعل صفته والخبر محذوف والتقدير: شئٌ أحسن زيداً عظيم " [2].

وقال المرادي: " وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنَّها موصولة، والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف، تقديره: الذي أحسن زيداً شئ عظيم، وردَّ أنَّه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: تقدُّم الإفهام وتأخر الإيهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإيهاماً أن يقدَّم الإبهام. والثاني التزم حذف الخبر دون شئ سدَّ مسدَّه [3].

وقال ابن عقيل: " إنَّ ما التعجبية نكرة تامة هو الصحيح، ومذهب الاخفش أنَّها موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيدٌ شئ عظيم " [4]

ابن عقيل ذكر قول الأخفش وهي عنده موصولة وذكر معه قول سيبويه وهى عنده نكرة تامَّة وقال عن قول سيبويه: وهو الصحيح، ويدلُّ على أنَّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسالة.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى شرح الفية ابن مالك، ج1 ن ص 26

[2] أبو حيَّان: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 370

[3] المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص 886 – 887

[4] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 111

المسألة الحادية والعشرون: القول في إذا كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب قال ابن مالك:

وفعل هذا الباب لن يقدِّما ** معموله، ووصله به الزما
وفصله بظرف أو بحرف جرِ ** مستعملٌ، والخلف في ذلك استقر

قال أبو حيَّان: وأمَّا البيت الثاني، فمعناه أنَّ الفصل بين الفعل ومعموله بظرف أو مجرور مستعمل، يعني في لسان العرب، وإنَّ في ذلك خلافاً، وإطلاق الناظم في الظرف والمجرور ينبغي أن يُقيَّد ذلك، بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب، وهو الذي وقع فيه خلاف، فإن كان احدهما معمولاً لغير الفعل، نحو: ما أحسن آمراً بمعروف، لا يجوز ما أحسن بمعروف آمراً، فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل، نحو: ما أعزَّ زيداً عليٌّ، وما أشجع زيداً يوم القتال، فهذا فيه خلاف، أجاز ذلك الفرَّاء وغيره من الكوفيين، والجرمي، وأبو إسحاق، والفارسي من البصريين، وابن خروف، وذهب الأخفش والمبرِّد وأكثر البصريين إلى أنَّ ذلك لا يجوز، ونسبه الصيمري إلى سيبويه، وليس في كلامه نصٌّ عليه.

وقال الأخفش في الأوسط: لو قلت ما أحسنَ ومعه رجلاً، تريد رجلاً معه لم يجز ؛ لأنَّك إذا عطفت رجلاً على زيد، فكأنَّك قلت: ما أحسن معه رجلاً، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّك لا تفصل بين المتعجب والاسم بشئ، ولا تقول: ما أحسنَ في الدار زيداً، ولا ما أقبحَ عندك زيداً، تريد ما أحسن زيداً في الدار، وما أقبح زيداً عندك ؛ لأنَّ أحسن نقل ضعيف لا يتصرَّف وحكى أبو عبد الله بن الحسن بن خالويه: إنَّ الأخفش أجاز أن يُحجز بالظرف، فتقول: ما أحسن في الدار زيداً، فعلى هذا يكون للأخفش قولان: المنع، والجواز [1].

[1] انظر: منهج السالك، ص 380 ـــ 381

قال ابن جابر الهواري: فمذهب الأخفش والمبرِّد ومن تبعهما إلى المنع في الفصل بين الفعل والتعجب عن معموله، وذهب الجرمي وجماعة إلى جوازه وهو الصحيح لمجيئه كثيراً [1]

وقال الشاطبي: ومن نقل المنع عن الأخفش الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور، ونقل السيرافي عن المبرِّد المنع، وأجاز ذلك الفرَّاء والجرمي، والفارسي وغيرهما [2]

وقال المرادي: " ذهب الأخفش والمبرِّد، وأكثر البصريين إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، ونسبه الصيمري إلى سيبويه [3].

قال ابن عقيل في شرحه على قول ابن مالك: " فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب، ففي جواز الفصل بكلٍّ منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه خلافاً للأخفش، والمبرِّد ومن وافقهما ونسب الصيمريُّ المنع إلى سيبويه " [4]

فابن عقيل ذكر قول الأخفش في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور ثمَّ ذهب إلى أنَّ المشهور هو جواز الفصل وهذا يدلُّ على أنَّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسالة.

---

[1] انظر: شرح ألفية ابن مالك: الهواري، ج3، ص 93

[2] الشاطبي: المقاصد الشافية، ج4، ص 503

[3] المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص 90

[4] شرح ابن عقيل: ج 3 ص 116

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني في إعداد هذه الدراسة وله الشكر والمنة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 وافق ابن عقيل آراء الأخفش في مسألتين، هما :

- المسألة الثانية عشر: القول في (خلا) و(عدا) المسألة الخامسة عشر: القول في الفصل بين الصفة والموصوف بـــــ (إلّا) اعترض ابن عقيل على آراء الأخفش في أربع مسائل، وهي:
- المسألة السابعة: في إعمال إنَّ وأخواتها عند اتِّصال (ما) لها
- المسألة السابعة عشر: القول في حرف الجر (من)
- المسألة عشرون: القول في (ما) التعجبية
- لمسألة الحادية والعشرون: القول في إذا كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب.

2 لم يُبدِ رأيه في خمسة عشر مسألة، وهي:

- المسألة الأولى: التنوين
- المسألة الثانية : باب الابتداء
- المسألة الثالثة: المبتدأ الذي خبره ظرف
- المسألة الرابعة: القول في تقدير الخبر المحذوف:
- المسألة الخامسة: القول في عمل لات
- المسألة السادسة: دخول اللام على خبر (إنَّ) وأخواتها غير المتصرِّف
- المسألة الثامنة: القول في (إنَّ) المخففة.
- المسألة التاسعة: في عامل الخبر بعد (لا) إذا كان مفرداً
- المسألة العاشرة: القول فيما ينوب عن الفاعل.

- المسألة الحادية عشر: القول في محل (أنَّ وأن) عند حذف حرف الجر
المسألة الثالثة عشر: القول في وقوع المصدر المنكر حالاً
- المسألة الرابعة عشر: القول في تقديم الحال على عاملها المعنوي
- المسألة: السادسة عشر. القول في (لولا) والضمير بعدها
- المسألة الثامنة عشر: القول في (إذا)
- المسالة التاسعة عشر: القول في المعطوف على المنصوب بـــــ(لدن)

التوصيات:

- أوصي بدراسة آراء الأخفش الصرفية عند شراح ألفية بن مالك أو عند أحد منهم.
- دراسة الآراء اللغوية عند الأخفش في كتابه معاني القرآن.
- على علماء التفسير أن يوظفوا آراء الأخفش النحوية التي لها توجيه في القراءات القرآنية.
- إثراء المكتبة العربية بتكثيف الدراسات حول الأخفش وإسهامه في اللغة والنحو والصرف والتفسير باعتباره صاحب مذهب.

فهرس المصادر والمراجع:

1 -أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: (سيبويه): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، (1988هـ)

2 -أبو الحسن المجاشعي البلخي الأخفش: معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة، ط1 (1411هـ 1990م).

3 -أبو حيِّان النحوي الأندلسي (حيِّان): منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني كلازر، أضواء السلف.

4 -أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: الفرَّاء معاني القرآن: تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر

5 -أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح السيرافي: تحقيق د. محمد على الريح هاشم، دار الفكر للطباعة ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (1394هـ).

6 -أبو العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر ـــ بيروت ــ لبنان

7 -أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8 -ابن أم قاسم المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ـــ دار الفكر العربي (1422ه ـــ 2001م).

9 -ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر.

10 -ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية، تحقيق د. عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد الرياضي، 189م

11 -أحمد محمد ابن على ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار المعارف العثمانية ـــ حيدر أباد ـ ط2 ـــ الهند (1349هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان.

12 -بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـــ دار الطلائع للنشر (2009م) القاهرة ـــ جمهورية مصر العربيِّة.

13 -جمال الدين أبو الحسن بن يوسف (القفطي): أنباء الرواة على إنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـــ بيروت، لبنان (1406 ه ـــ 1982م).

14 -شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ط1 (2003م) بيروت.

15 شهاب الدين أحمد يحى ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: تحقيق كامل سليمان الجبوري ومهدي النجم، دار الكتب العلمية.

15 -عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية .

16 -عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري: إعراب القراءات الشاذة: تحقيق ودراسة محمد السيِّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط (996م).

17 -محمد عمر عمَّار الدراوشة: آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري (دراسة وصفية تحليلية) رسالة ماجستير مقدَّمة في الجامعة الإسلامية ـــ كلية الآداب (1436ه ـــ 20015م).

18 -عثمان ابن الحاج بأبوعمرو: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب (1431هـــ 2010م)

19 -محمد بن جابر الهروي الأندلسي: شرح ألفية ابن مالك: تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث (2000) القاهرة

20 محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي: شرح الكافية، تحقيق حسن بن محمد إبراهيم النجفي، جامعة الإمام محمد بن سعود (1417 ـــ 1966م)

21 - 22محمدالخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، د:: ط،د: ت.

22 محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري: غاية النهاية في طبقات القرَّاء ـــــ تحقيق ج برجستراسر، دار الكتب العلمية (1427ـــــ 2006م).

23 محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم: الكشاف عن حقائق التنزيل دار المعرفة، (1430هـ ـــ 2009م)

24 محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري بهاء الدين: شذور الذهب ، مصطفى البابي الحلبي (1357هـ ـ 938م) .

25 محمد بن يوسف ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك وحمد علي حمد، (1368هـ ـ

26 ياقوت الحموي : معجم الأدباء وإرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي (1993م) ـ

27 يوسف بن تغري بردي الأتابكي: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (199